

ورقة عمل أولى

ص ١ الى ٤٦ صفحہ

التحديات التي تواجه العالم الثالث

والتمثلة في الفقر والمجاعة

*The challenges facing the third-world
represented by poverty and famine*

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة

في إفريقيا والعالم العربي

2007 Retreat

اللقاء التشاوري لعام ٢٠٠٧

حول دور السلطة التشريعية

في مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

*The role of legislative power to
continue to achieve the goals
of Millennium*

الاستاذة الدكتورة رويدا المعايطه

عضو مجلس الأعيان الأردني

عمان - الأردن

Prof. Rowaida Al-Maaytah

Member of Al-Ayan Council

Amman - Jordan.

الملخص

أحرز العالم تقدماً في تحقيق الكثير من الغايات للأهداف الإنمائية للألفية ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤. انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي في اليوم في دول العالم النامي إلى ٩٨٠ مليون في عام ٢٠٠٤ من أصل ١,٢٥ مليار في عام ١٩٩٠. ورغم ذلك، لم يكن التقدم متكافئاً في مختلف أنحاء العالم إذ يوجد تفاوتاً ضخماً بين البلدان وداخلها. وبينما تمثل إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأعلى في معاناتها من تصاعد عدد الفقراء ومشكلة الجوع، فإن منطقة آسيا تشهد تقدماً يعتبر الأسرع في العالم.

ويجسد "إعلان الألفية"، الذي صدر عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بمشاركة ١٤٧ رئيس دولة وحكومة، إجماع الدول الأعضاء على عدد من الالتزامات الأساسية التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الحادي والعشرين ويمثل الإعلان استجابة جماعية لمواجهة تحديات الأمن والتنمية في عالم متغير (١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨). وتصدرت مشكلتنا الفقر والجوع قائمة الأهداف التنموية للألفية باعتبارهما أكبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة والمتشعبة الأبعاد. وأضحت مشكلتنا الفقر والجوع تشكلان تحد كبير للمخططين ومتخذي القرار والسياسيين في آن واحد في معظم الدول بما فيها الدول النامية. وشهدت الدول النامية انخفاضاً في نسبة فجوة الفقر وصلت إلى ٥,٤% عام ٢٠٠٤ بعد أن بلغت ٩,٣% عام ١٩٩٠ (١،٢،٣،٤،٥،٩،١٠). وعلى الرغم من التحسن القليل الذي طرأ على إفريقيا جنوب الصحراء إلا أن نسبة فجوة الفقر فيها هي الأعلى في العالم حيث بلغت ١٧,٥%، مما يؤكد على أن الفقراء في هذه المنطقة هم أكثر الأشخاص الأقل حظاً في العالم.

أما ثمار النمو الاقتصادي فتشهد توزيعاً غير متكافئ في دول العالم النامي حيث انخفضت نسبة حصة أفقر خمس من السكان في دول العالم النامي من الدخل أو الاستهلاك الوطني من ٤,٦% إلى ٣,٩% خلال عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤ (١,٢,٤,٩). وانخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن إلى الخمس خلال عامي ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول النامية، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ٣٣% عام ١٩٩٠ إلى ٢٧% عام ٢٠٠٥ (١,٢,٣,٤,٦,٩,١٠,١١,١٢).

وأشار تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) لعام ٢٠٠٥ إلى أن نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية سترتفع في الدول العربية وذلك بسبب تردي الأوضاع السياسية في العراق وفلسطين وبالتالي لن تتمكن المنطقة العربية من تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام (٢٠١٥) ما لم تتوفر الموارد والادوات اللازمة لتحقيق التنمية (٣). ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لعام ٢٠٠٤ إلى أن هناك أكثر من ٨٥٠ مليون شخص في العالم يعانون من الجوع المزمن حيث أن هذا الرقم في ازدياد حالياً بعد عشر سنوات من التحسن (١,٢,٤,٦,١٢,١٣,١٤). وقد ارتفع عدد الجياع بعشرات الملايين في المنطقتين الأكثر معاناة من المجاعة: إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وذلك لنقص الأغذية نتيجة للنمو السكاني وضآلة الإنتاج الزراعي.

ولم يبق سوى أقل من ثمان سنوات لبلوغ عام ٢٠١٥ ولذلك فإن تحقيق الاهداف العالمية بات يشكل تحدياً هائلاً، الامر الذي يدعو الى تضافر الجهود في البلدان النامية والبلدان المتقدمة للوفاء بالتزامات التنمية والقضاء على الفقر والجوع. وتشمل هذه التحديات:

التحديات الاجتماعية و تهميش الفقراء والتحديات الاقتصادية والتفاوت داخل البلدان و البطالة بين الشباب وزيادة الزحف السكاني الى المناطق الحضرية و عدم توفر المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم وزيادة التصحر والصراعات والنزاعات والحروب المسلحة وانتشار مرض نقص المناعة البشرية الايدز والعولمة وطبيعة الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وخلصت هذه الورقة الى التوصيات التالية: إعادة توجيه الأولويات والسياسات الإنمائية وبناء القدرات وربط الجهود الرامية الى تحقيق الاهداف الانمائية للالفيه باستراتيجيات التنمية الوطنية والاستثمار في قدرات الشباب وتوفير فرص العمل و تقاسم ثمار النمو لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الفئات وتمكين الفقراء وتنمية قدراتهم وتعزيز الحكم الرشيد والحد من الفساد والاهدار وتحسين المساءلة وتبني التشريعات ذات الصلة الوثيقة بحقوق الانسان وحرياته وتعزيز مبدأ الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز القضاء والتغلب على حالي العجز المتلازمين للمياه والصرف الصحي ودعم أعمال البحث العلمي والتطوير و تحسين الانماط الغذائية والوفاء بالالتزام بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,٧ % من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون و تحقيق السلام والأمن و تعزيز دور البرلمان في تحقيق الاهداف الانمائية للالفيه.

قائمة المحتويات

٢	الملخص
٧	المقدمة
٩	تقدم العالم النامي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قضية الفقر
١٠	الغاية الأولى: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
١٠	أ. خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار امريكي واحد يومياً إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
١٥	ب. نسبة فجوة الفقر
١٧	ج. حصة أفقر خمس من السكان من الدخل القومي والاستهلاك
١٩	الغاية الثانية: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
١٩	أ. نسبة عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.
٢١	ب. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.
٢٥	الوفاء بالالتزامات نحو تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية
٢٧	التحديات
٣٦	التوصيات العامة
٤٦	المراجع

الجداول والأشكال

٢٢	المؤشر الخامس: نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية	الجدول رقم (١)
١١	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي يومياً، ١٩٩٠، ٢٠٠٤، ١٩٩٩	الشكل رقم (١)
١٦	نسبة فجوة الفقر، ١٩٩٠ و ٢٠٠٤	الشكل رقم (٢)
١٨	حصة أفقر خمس من السكان من الدخل القومي والاستهلاك، ١٩٩٠ و ٢٠٠٤	الشكل رقم (٣)
١٩	نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، ١٩٩٠ و ٢٠٠٥	الشكل رقم (٤)

المقدمة:

أحرز العالم تقدماً في تحقيق الكثير من الغايات للأهداف الإنمائية للألفية ففي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤. انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي في اليوم في دول العالم النامي إلى ٩٨٠ مليون في عام ٢٠٠٤ من أصل ١،٢٥ مليار في عام ١٩٩٠. كما شهدت الدول النامية انخفاضاً ملموساً في نسبة فجوة الفقر وصلت إلى ٥,٤% عام ٢٠٠٤ بعد أن بلغت ٩,٣% عام ١٩٩٠ (٣,٢,١). ورغم ذلك، لم يكن التقدم متكافئاً في مختلف أنحاء العالم إذ يوجد تفاوتاً ضخماً بين البلدان وداخلها. وبينما تمثل إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأعلى في معاناتها من تصاعد عدد الفقراء ومشكلة الجوع، فإن منطقة آسيا تشهد تقدماً يعتبر الأسرع في العالم، ومع ذلك فإن هناك مئات الملايين من السكان ما يزالون يرزخون تحت الفقر. كما يسود الفقر داخل البلدان في المناطق الريفية، إضافةً إلى تنامي مشكلة المناطق العشوائية الفقيرة في المناطق الحضرية. ويجسد "إعلان الألفية"، الذي صدر عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بمشاركة ١٤٧ رئيس دولة وحكومة، إجماع الدول الأعضاء على عدد من الالتزامات الأساسية التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الحادي والعشرين. ويعبر "إعلان الألفية" في جوهره عن الالتزام الجماعي لقادة العالم بجعل العولمة قوة إيجابية للجميع مدركين أن عدداً كبيراً من سكان العالم لا يزال يعيش حالة من البؤس الشديد على الرغم من ضخامة الثروة العالمية. كما يمثل الإعلان استجابة جماعية لمواجهة تحديات الأمن والتنمية في عالم متغير (١,٢,٣,٤,٥,٦,٧,٨).

تضمن "إعلان الألفية" أهم القضايا السياسية والإقتصادية المطروحة على الصعيد الدولي. واتفق زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية على طائفة من الغايات والأهداف المحددة زمنيا والقابلة للقياس من أجل مكافحة الفقر والجوع والمرض والامية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة. ويُطلق على هذه الغايات والأهداف، التي تمثل محور قائمة الاهتمامات العالمية، الأهداف الإنمائية للألفية. وقد لخص إعلان مؤتمر قمة الألفية أيضا نطاقا عريضا من الالتزامات في مجالات حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والديمقراطية. وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها كي تعمل معا باتساق من أجل غاية مشتركة. وتم متابعة وتقييم التقدم المحرز لبلدان العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مؤتمر القمة الثاني للألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بمشاركة رؤساء الدول والحكومات.

وحدد لكل هدف بعض الغايات المكملة والمفترض تحقيقها بحلول سنة ٢٠١٥، ووضع لكل غاية عدد من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقها، بحيث أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن قائمة من ثمانية أهداف تشمل:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة النفاسية.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز والملاريا وغيرهما من الامراض.
- كفاءة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تقدم العالم النامي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع:

تصدرت مشكلتنا الفقر والجوع قائمة الأهداف التنموية للألفية باعتبارهما أكبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة والمتشعبة الأبعاد. وأضحت مشكلتنا الفقر والجوع تشكلاً نادرًا كبيرًا للمخططين ومنتخذي القرار والسياسيين في آن واحد في معظم الدول بما فيها الدول النامية. ويتضمن الهدف الأول للأهداف التنموية للألفية القضاء على الفقر والجوع الشديدين ويشمل الغايات والمؤشرات التالية (١،٢،٩):

الغاية الأولى:

خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميًا، إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

المؤشرات:

نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.
نسبة فجوة الفقر (الحالات × عمق الفقر).

حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني.

الغاية الثانية:

خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

المؤشرات:

نسبة عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.

نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية.

ولمعرفة تقدم العالم النامي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع سيتم مراجعة المؤشرات الخاصة بهذا الهدف كل على حدى ضمن غاياتة الاولى والثانية.

الغاية الأولى: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

أ. خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار امريكي واحد يومياً إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ :

انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار امريكي في اليوم في دول العالم النامي من حوالي الثلث (١,٢٥ مليار شخص) في عام ١٩٩٠ إلى ١٩% (٩٨٠ مليون شخص) في عام ٢٠٠٤ (١,٢,٣,٤,٩,١٠). ولكن هذا التقدم لم يكن متكافئاً بين الدول حيث يعزى الانخفاض في الفقر على المستوى العالمي إلى النمو الاقتصادي السريع الذي حصل في آسيا وخاصة في الصين والهند، و يعود ذلك إلى سببين رئيسيين وهما النمو الثابت في الصين، وتسارع الاقتصاد في الهند وهما بلدان من أكثر البلاد كثافة سكانية في العالم وتضمان معا ثلث سكان العالم . وعلى العكس من ذلك، فقد تضاءلت معدلات الفقر في غرب آسيا بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٤ وصلت الى ٣,٨%. أما بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء - التي تشكل أكثر المناطق معاناة من الجوع وسوء التغذية- فقد شهدت تقدماً بسيطاً جداً في خفض معدلات الفقر حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع من ٤٦,٨% في عام ١٩٩٠ إلى ٤١,١% في عام ٢٠٠٤ (الشكل رقم ١).

الشكل رقم (1) نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي يومياً، 1990، 1999، 2004 (النسبة المئوية)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2007.

ونتيجة للزيادة السكانية بقي العدد الفعلي للفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء دون تغيير أي نحو ٣٠٠ مليون شخص. وتضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ٣٠ % من الفقراء فقرا مدقعا على مستوى العالم. ومع ذلك، يسجل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الدخل منذ عام ٢٠٠٠ في البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة أعلى معدل له منذ الستينيات، اذ من المتوقع أن يصل معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي ٤ % عام ٢٠٠٦. ورغم هذا النمو القوي الذي تشهده بعض البلدان، لن تتمكن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على الأرجح من الوفاء بأول الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وهو خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويواجه إقليم إفريقيا جنوب الصحراء تحديات كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية وخاصة مع تزايد أعداد السكان الذين لم يتمكنوا من العثور على فرص عمل منتجة، كما شهدت الزراعة حالة من الركود وخلف فيروس نقص المناعة البشرية -الايذز- أضرارا مريعة على صحة الأفراد في أكثر سنوات عمرهم إنتاجا (١١، ١٠، ٩، ٥، ٤، ٣، ٢، ١). ويبين الشكل رقم ١ ارتفاع الفقر المدقع بشكل حاد في رابطة الدول المستقلة (وسط أوروبا وشرقها) وفي دول التغير المرهلي لشرق أوروبا في ١٩٩٩ ثم أخذت معدلات الفقر بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٤ .

أما بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد حققت أيضا انخفاضا طفيفا في نسبة من يعيشون على دولار أمريكي واحد للفرد يوميا من نحو ٩,٦ % عام ١٩٩٩ إلى ٨,٧ % عام ٢٠٠٤ ، ومن حيث الأعداد المطلقة، لا يزال ٤٧ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وبالرغم ان معدلات نمو نصيب الفرد ليست مرتفعة مقارنة بمناطق العالم النامي الأخرى، لا يزال النمو في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قويا، حيث يُقدر

حوالي ٤ % عام ٢٠٠٦، أي نحو ضعف متوسط معدل النمو في نصيب الفرد خلال التسعينيات. لكن النمو في البلدان المنخفضة الدخل في المنطقة كان أكثر بطئا بدرجة ملموسة. ومن المتوقع أن تتخفف نسبة من يعيشون في فقر مدقع في منطقة جنوب آسيا إلى ١٨ % بحلول عام ٢٠١٥، بانخفاض كبير عن المستوى المستهدف وهو ٢١,٥ % . وكان مجموع من يعيشون على دولار أمريكي واحد للفرد يوميا في المنطقة ٤٦٢ مليون شخص حتى عام ٢٠٠٤ أي حوالي ٢٩,٥ % من السكان. كما ارتفع نصيب الفرد الحقيقي من الدخل في منطقة جنوب آسيا في الفترة منذ عام ٢٠٠٠ عما كان عليه في أي وقت مضى منذ الستينيات، حيث من المقدر أن يصل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٨ % . ويتوقع أن يصل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الهند إلى ٧,٥ % عام ٢٠٠٦، ليرفع بذلك معدل النمو الإجمالي في المنطقة.

أما منطقة شرق آسيا فتعدّ محركا رئيسيا لتخفيض أعداد الفقراء في العالم. فمع تحقيق معدلات نمو باهرة خلال العقد المنصرم، توشك هذه المنطقة على تخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع إلى ٢,٤ % بحلول عام ٢٠١٥ متجاوزة كثيرا النسبة المستهدفة البالغة ١٥ % . حيث انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع في شرق آسيا من نحو ١٧,٨ % عام ١٩٩٩ إلى ٩,٩ % عام ٢٠٠٤. وقدر معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المنخفضة الدخل في منطقة شرق آسيا عند ٤,٧ % عام ٢٠٠٦، وحققت الصين نموا متميزا حيث أصبح نصيب الفرد من النمو يُقدر بنحو ٩,١ % عام ٢٠٠٦.

ويتركز الفقر بصورة متنامية في الدول والأقاليم الهشة وتشمل تيمور الشرقية و إقليم كوسوفو وأوزبكستان ومنطقة جنوب آسيا و وتضم أفريقيا - جنوب الصحراء أكثر من نصف الدول الهشة في العالم.

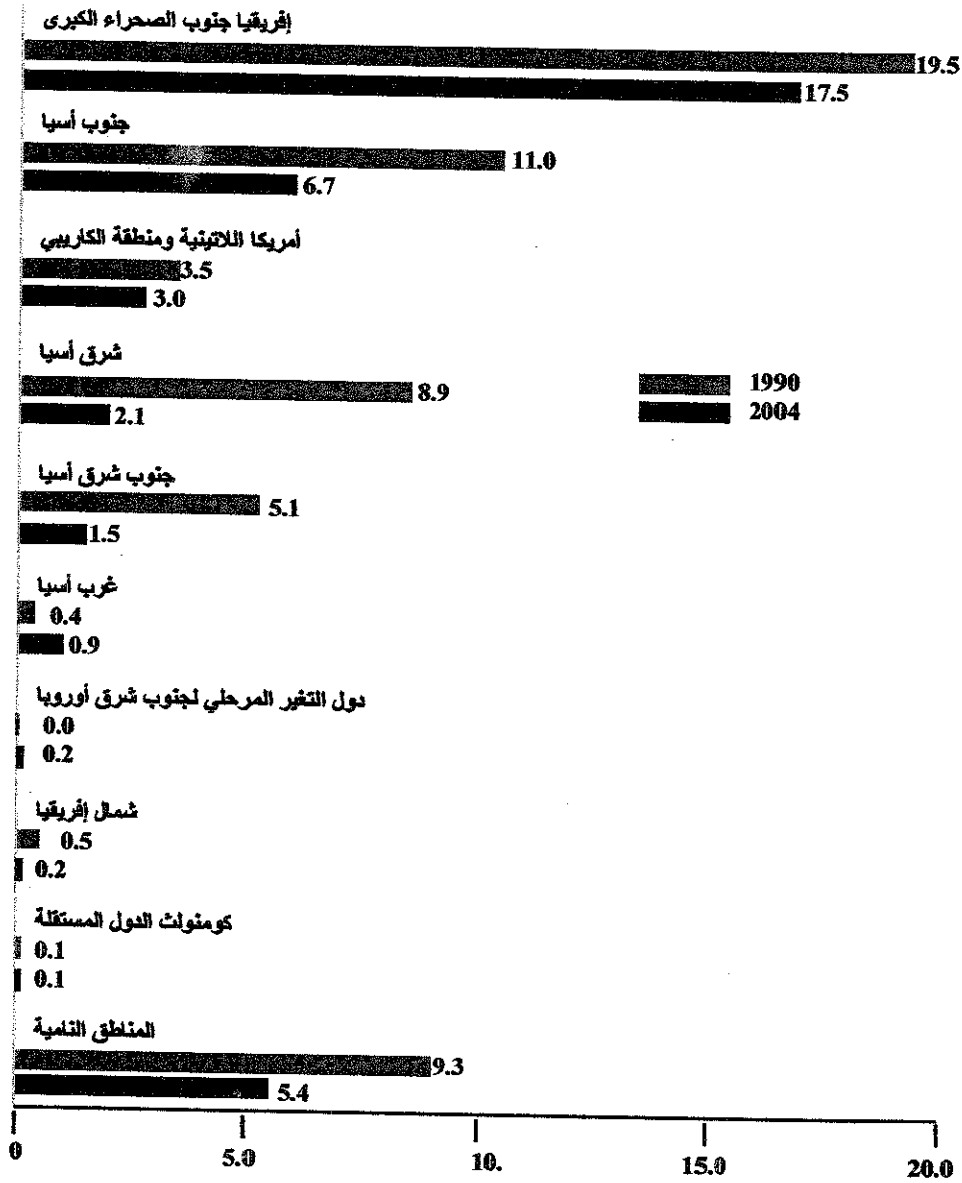
أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد يوميا انخفاضاً طفيفاً من ١,٦٩ % عام ٢٠٠٢ إلى ١,٤٧ % عام ٢٠٠٤. ويعيش حالياً نحو ٤,٤ مليون شخص في فقر مدقع في هذه المنطقة. ومن المتوقع أن يصل نمو نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي في هذه المنطقة إلى ٣,٢ % عام ٢٠٠٦ (٣,٤).

كما أشار تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا لعام ٢٠٠٥ إلى أن المنطقة العربية اتسمت بالتفاوت في التقدم لتحقيق الهدف الأول في الأهداف الإنمائية للألفية حيث أن البلدان التي تعاني من نزاعات داخلية قد أحرزت تقدماً محدوداً جداً. وأكد التقرير بان هناك تفاوتات مهمة بين البلدان العربية وبين مجموعات فرعية من البلدان العربية مثل مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وتتمتع بمستوى تنمية ودخل مرتفع؛ ومجموعتا المشرق والمغرب وتتمتع بمستوى تنمية ودخل متوسط؛ والدول العربية الأقل نمواً والتي يشكل الفقر فيها مشكلة بالغة الحدة والتي تعاني معظمها من نزاعات وصراعا (٣). وبين التقرير ان بلدان الاسكوا مرت خلال العقدين الماضيين بظروف اقسى وأصعب من ظروف اية منطقة اخرى في العالم، نتيجة للحروب المتتالية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والتقلبات الحادة في اسعار النفط أدت الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بعد ارتفاع شهدته بلدان المنطقة في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي لتستقر على مستويات متدنية طوال عقد التسعينات.

ب. نسبة فجوة الفقر:

شهدت الدول النامية انخفاضاً في نسبة فجوة الفقر وصلت الى ٥,٤% عام ٢٠٠٤ بعد أن بلغت ٩,٣% عام ١٩٩٠ (١,٢,٣,٤,٥,٩,١٠). حيث انخفضت نسبة فجوة الفقر في جنوب شرق آسيا وشرق أسيا انخفاضاً ملموساً في عام ٢٠٠٤ وصل إلى ١,٥% و ٢,١% على التوالي (الشكل رقم ٢).

الشكل رقم (2): نسبة فجوة الفقر، 1990 و2004 (النسبة المئوية)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2007.

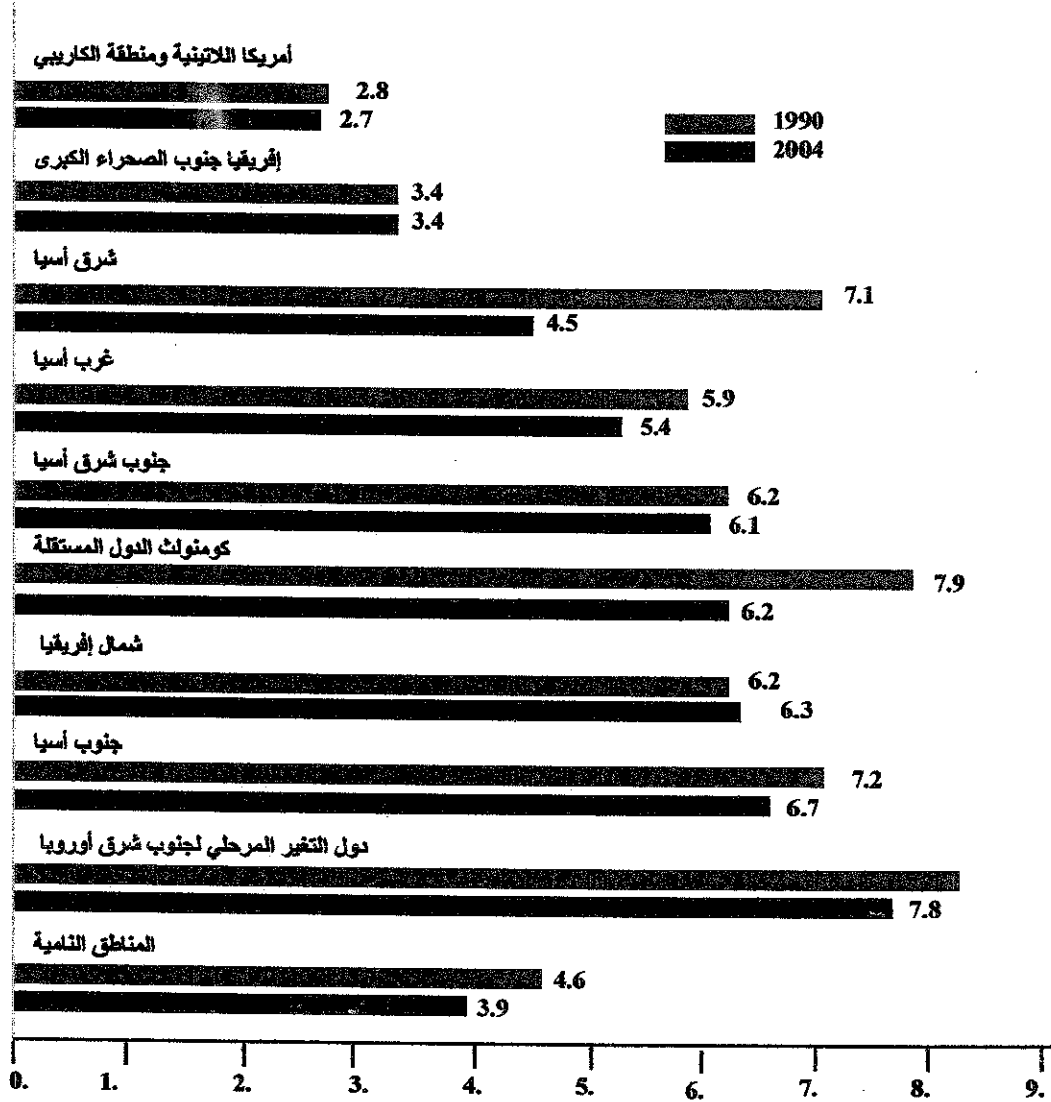
انخفضت نسبة فجوة الفقر في جميع الأقاليم ماعدا غرب آسيا التي شهدت زيادة في معدل الفقر أدى إلى زيادة في فجوة الفقر إضافة إلى دول التغير المرهلي لدول شرق أوروبا و التي شهدت زيادة بسيطة في فجوة الفقر. وعلى الرغم من التحسن القليل الذي طرأ على

إفريقيا جنوب الصحراء إلا أن نسبة فجوة الفقر فيها هي الأعلى في العالم حيث بلغت ١٧,٥%، مما يؤكد على أن الفقراء في هذه المنطقة هم أكثر الأشخاص الأقل حظا في العالم.

ج. حصة أفقر خمس من السكان من الدخل القومي والاستهلاك:

أما ثمار النمو الاقتصادي فتشهد توزيعا غير متكافئ في دول العالم النامي حيث انخفضت نسبة حصة أفقر خمس من السكان في دول العالم النامي من الدخل او الاستهلاك الوطني من ٤,٦% إلى ٣,٩% خلال عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤ (١,٢,٤,٩). وتتفاقم مشكلة اللامساواة في الدخل او الاستهلاك في شرق اسيا حيث انخفضت نسبة حصة الخمس الأفقر من السكان من الدخل او الاستهلاك الوطني بشكل حاد بلغت ٤,٥% في عام ٢٠٠٤ بعد ان وصلت الى ٧,١% في عام ١٩٩٠. وتسجل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إضافة الى إفريقيا جنوب الصحراء اعلى مستوى في اللامساواة في الدخل او الاستهلاك في عام ٢٠٠٤ ، حيث بلغت نسبة حصة الخمس الأفقر من السكان من الدخل او الاستهلاك الوطني ٢,٧% لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و ٣,٤% لإفريقيا جنوب الصحراء (الشكل رقم ٣).

الشكل رقم (3): حصة أفقر خمس من السكان من الدخل القومي والاستهلاك، 1990 و 2004 (النسبة المئوية)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2007.

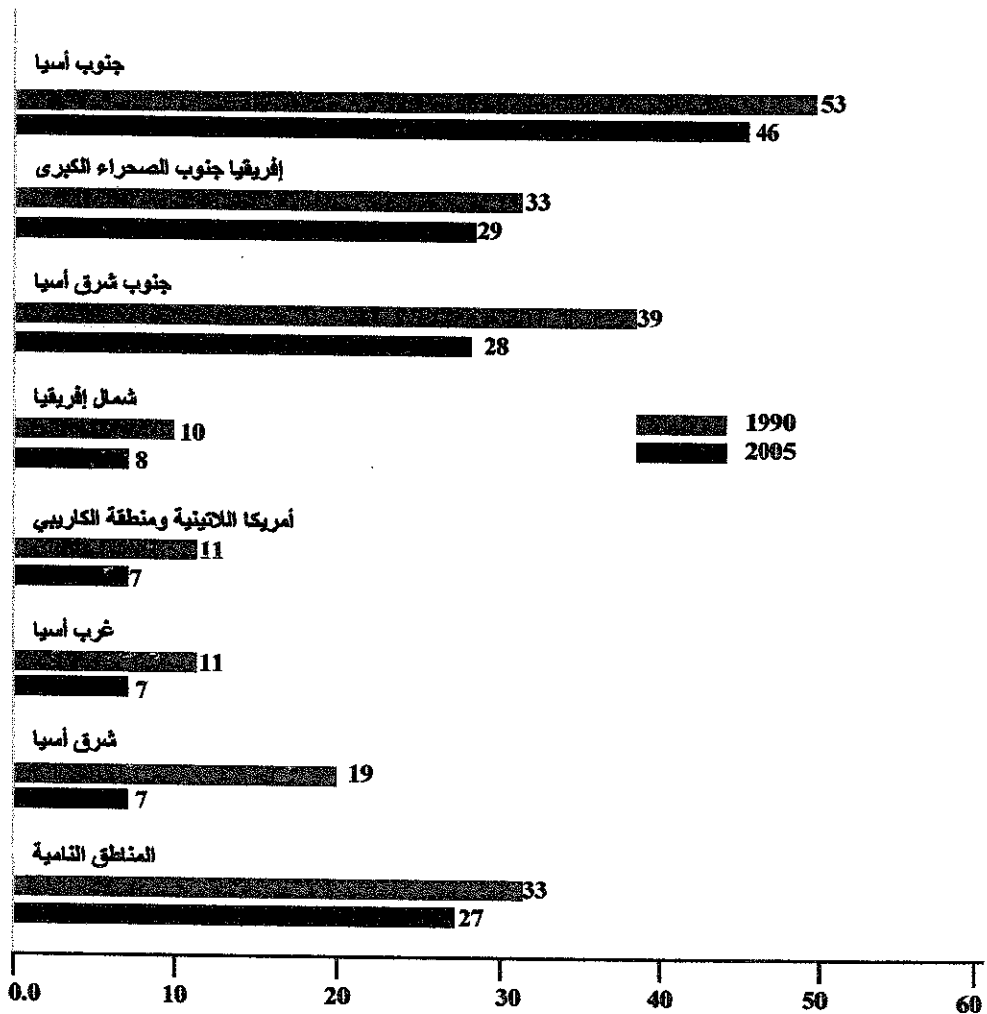
الغاية الثانية: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و

2015 .

أ. نسبة عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.

انخفضت نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن إلى الخمس خلال عامي 1990 إلى 2005 على المستوى العالمي، وعلى مستوى الدول النامية، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من 33% عام 1990 إلى 27% عام 2005 كما هو مبين في الشكل رقم 4 (1،12،11،10،9،6،4،3،2) .

الشكل رقم (4): نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، 1990 و 2005 (النسبة المئوية)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2007.

وقد حصل التقدم الأعلى في خفض نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن في شرق آسيا وذلك نتيجة للتقدم الغذائي الذي حصل في الصين. حيث شهدت شرق آسيا تقدماً هائلاً في خفض نسبة سوء التغذية لدى الأطفال وصلت إلى ٧% في عام ٢٠٠٥ مقارنة في ١٩% في عام ١٩٩٠ (الشكل رقم ٤). كما شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إضافة إلى غرب آسيا انخفاضاً في نسبة سوء التغذية بين الأطفال وصلت إلى الربع (٧% عام ٢٠٠٥ مقارنة في ١١% في عام ١٩٩٠) وانخفضت نسبة سوء التغذية بين الأطفال في جنوب شرق آسيا انخفاضاً ملموساً وصلت إلى ٢٨% عام ٢٠٠٥ مقارنة في ٣٩% عام ١٩٩٠.

وتتركز النسبة العظمى من الأطفال الذين يعانون من الجوع في جنوب آسيا حيث بلغت ٤٦% في عام ٢٠٠٥ مقارنة إلى ٥٣% عام ١٩٩٠، وفي إفريقيا جنوب الصحراء بلغت ٢٩% عام ٢٠٠٥ مقارنة في ٣٣% عام ١٩٩٠. ويشير التقدم البطيء جداً في هذه الأقاليم إلى احتمال إخفاقها في تحقيق الهدف الأول من الغايات الإنمائية الألفية.

كما يُقدّر نحو ٣٠% من مجموع السكان في البلدان النامية يعانون من نقص المغذيات الدقيقة. أما البلدان التي تخلفت عن الوفاء بالهدف المعني بأوضاع التغذية تشمل: اليمن والعراق والمغرب والجزائر وكمبوديا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وروسيا والصرب و أوزبكستان و هايتي و هندوراس و غواتيمالا و أفغانستان وبنغلادش والهند وباكستان و بوركينا فاسو و زامبيا وتسجل منطقة جنوب آسيا أعلى معدل لسوء التغذية في العالم (٤،٦،١٢،١٣).

وأشار تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) لعام ٢٠٠٥ إلى ان الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية الأقل نمواً يعانون من نقص شديد في الوزن مما يتطلب بذل الجهود الحثيثة لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي لتخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن. وبين التقرير أن نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية سترتفع وذلك بسبب تردي الأوضاع السياسية في العراق وفلسطين وبالتالي لن تتمكن المنطقة العربية من تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام (٢٠١٥) ما لم تتوفر الموارد والادوات اللازمة لتحقيق التنمية (٣).

وبشكل عام، إذا استمرت مؤشرات نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن على هذا النحو، فإن العالم سيفشل في تحقيق الغاية الثانية لمكافحة الفقر مخلفا بذلك ٣٠ مليون طفل يعانون من نقص الوزن. وهذا يعني حرمان الأطفال من القدرات التي يحتاجونها للبقاء والنماء حيث أن عدم حصول الأطفال على الغذاء الكافي يهدد نموهم الجسدي و العقلي. كما إن أكثر من نصف وفيات الأطفال ناجم عن سوء التغذية ولا يقتصر سبب ذلك على الحرمان من الغذاء بل يتعداه ليشمل ضعف الرعاية الصحية في إنقاذ الأطفال الذين يعانون من قلة المناعة للأمراض المعدية مثل الاسهالات والتهابات المجاري التنفسية وذلك نتيجة سوء التغذية (١٤،١٣،١٢،٦).

ب. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية. يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لعام ٢٠٠٤ إلى أن هناك أكثر من ٨٥٠ مليون شخص في العالم يعانون من الجوع المزمن حيث أن هذا الرقم في ازدياد حالياً بعد عشر سنوات من التحسن (١٤،١٣،١٢،٦،٤،٢،١). وقد ارتفع عدد الجياع

بعشرات الملايين في المنطقتين الأكثر معاناة من المجاعة : إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وذلك لنقص الأغذية نتيجة للنمو السكاني وضآلة الإنتاج الزراعي . فلا تزال إفريقيا جنوب الصحراء تسجل أعلى نسبة في الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية (٣١ %) ، يليها جنوب آسيا حيث بلغت النسبة ٢١% خلال عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ مقارنة ب ٣٣% و ٢٥% خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩٢. ورغم انخفاض النسبة في الإقليم إلا أن عدد الأشخاص ازداد إلى أكثر من ٥٠٠ مليون، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني في هذه الأقاليم (الجدول رقم ١) .

الجدول رقم (١) :نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية

<u>2002-2003</u>	<u>1990-1992</u>	
17	20	المناطق النامية
4	4	شمال إفريقيا
31	33	إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى
10	13	أمريكا اللاتينية والكاريبى
12	16	شرق آسيا
21	25	جنوب آسيا
12	18	جنوب شرق آسيا
9	6	غرب آسيا
12	15	أوقيانوسيا
7	7	كومنولث الدول المستقلة
20	16	كومنولث الدول المستقلة/ آسيا
3	4 ¹	كومنولث الدول المستقلة/ أوروبا
<2.5	<2.5	الدول المتقدمة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧.

كما يبين الجدول رقم (١) الدول التي شهدت زيادة في نسبة الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية، فقد قفز إقليم كومنولث آسيا قفزة حادة بمقدار ٤% حيث وصلت النسبة إلى ٢٠% خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مقارنة مع ١٦% خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ يليها غرب آسيا التي زادت بمقدار ٣% حيث وصلت النسبة إلى ٩% خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بينما لم تعان دول بلدان كومنولث الدول المستقلة في أوروبا من مشكلة زيادة الجوع وبقيت حول معدلها ٤% . وبشكل عام، نلاحظ انخفاضاً في نسبة الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في الدول النامية وصل إلى ١٧% خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣ مقارنة في ٢٠% خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩٢، ومع ذلك يعتبر التقدم في مؤشرات قهر الجوع بطيء جداً.

وبين تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن هناك أكثر من خمسة ملايين طفل يموتون سنوياً لأسباب تتصل بشكل مباشر بسوء التغذية، حيث أن ثلاثة أرباع الذين يسكنون المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة والنشاطات ذات الصلة بكسب الرزق (١٤،١٣). وتزداد المجاعة بين الذين لا يملكون أي أرض ويشكلون ٢٠% من الجياع في العالم أو بين المزارعين الذين يمتلكون قطعاً صغيرة جداً من الأراضي تكفي لسد احتياجاتهم ويشكلون ٥٠% من الجياع في العالم أو بين القاطنين في الأحياء العشوائية في المناطق الحضرية ويشكلون ٢٠% من جياع العالم إضافة إلى بعض الصيادين والعاملين في الغابات ويشكلون ١٠% من جياع العالم (٢،١٣).

وتتعرض صحة الأطفال للخطورة بسبب انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الايدز. حيث يشير تقرير اليونيسيف حول وضع الأطفال في العالم لعام ٢٠٠٥ إلى أن حوالي ١٥ مليون طفل دون سن الثامنة عشرة في أرجاء العالم تيموا بسبب وباء

فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الايدز بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ ، حيث يعيش ثمانية من كل عشرة أطفال من هؤلاء الأيتام في دول إفريقيا جنوب الصحراء مما يؤثر على حياة الأطفال ورفاههم العاطفي وأمنهم البدني ونمائهم وتطورهم العقلي وصحتهم بشكل عام ، كما إن استهلاك الغذاء في الأسرة المتأثرة بالايديز يمكن أن ينخفض بنسبة تصل إلى ٤٠% تاركا الأطفال معرضين لخطر سوء التغذية والتقزم، إضافة إلى مشاكل الضغط النفسي والاجتماعي والتسرب من المدارس والتعرض إلى المخاطر المختلفة مثل الاستغلال والإساءة والعنف . وقد أدى وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الايدز خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء إلى تهديد الأمن الغذائي في المنطقة (١٥،١٢،١١،١٠،٦،٢،١).

كما أن الصراعات والكوارث الطبيعية تزيد من خطورة وحدة الفقر والجوع بين السكان وتوفر بيئة خصبة للصراع والعنف والنزاعات وتقوض بذلك الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع . وأدت الصراعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب وجنوب آسيا إلى مقتل أكثر من مليون شخص نتيجة للصراعات التي شهدتها في الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ ، وأصبحت هذه المنطقة موئلا لثلاثة أرباع عدد اللاجئين والمشردين داخليا في العالم البالغ ٣٧ مليون لاجئ ومشرد داخليا يعانون من الفقر والجوع وقلّة الموارد . كما أدى إعصار التسونامي الذي ضرب آسيا في عام ٢٠٠٤ إلى مقتل مئات الآلاف من البشر . وتبقى الشريحة الفقيرة هي أشد الفئات تضررا من هذه الصراعات والكوارث الطبيعية .

إن الأهداف الإنمائية يجب ان تشمل جميع السكان مهما كانت ظروفهم لذا فإن تضمينها في حالات الطوارئ الإنسانية وحالات ما بعد الصراع له أهمية كبرى في النهوض في التنمية في الدول المنكوبة واستدامتها على المدى البعيد .

الوفاء بالالتزامات

هل سيحقق العالم الهدف الإنمائي الأول المعني بخفض عدد الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ؟

يشير تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٧: والذي يحمل عنوان "مواجهة التحديات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والدول الهشة"، والصادر عن البنك الدولي، بان العالم ككل سيحقق الهدف الإنمائي الأول المعني بخفض عدد الفقراء إلى النصف (١،٤). وحسب التقرير فإنه "من المتوقع أن تنخفض نسبة أالذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية من ٣١,٦ % عام ١٩٩٠ إلى ١٢ % عام ٢٠١٥. وبحلول عام ٢٠٠٤، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية الى ١٩,٢ % من سكان العالم النامي. وتم انتشار عدد يُقدَّر بنحو ١٣٥ مليون شخص من براثن الفقر المدقع في البلدان المنخفضة الدخل في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤.

كما تسير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الطريق الصحيح تجاه الوفاء بالهدف الإنمائي المعني بخفض عدد من يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تفي منطقة جنوب آسيا أيضا بهذا الهدف قبل عام ٢٠١٥، وإن كان ارتفاع معدل نمو السكان أدى إلى عدم تغير عدد من يعيشون في فقر مدقع تغيرا كبيرا. وقد حققت منطقة شرق آسيا بالفعل هذا الهدف. ويُخشى ألا تتمكن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الوفاء في تحقيق هذا الهدف. ولا تزال منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة كثيرا ولن تفي على الأرجح في تحقيق هذا الهدف".

كما أشار التقرير بان الفقر المدقع يتزايد تركيزه في الدول الهشة، التي تُعرّف بأنها دول ذات مؤسسات ضعيفة وسياسات سيئة بشكل خاص. وتضم هذه الدول والأقاليم ٩% من سكان العالم.

من سكان البلدان النامية، لكنهم يشكلون نحو ٢٧ % من الفقراء فقرا مدقعا. ولذلك، فإن التصدي للمشاكل التي تتعلق بها خصيصا هو من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

والدول والأقاليم التي تعتبر "هشة" حسب تعريف البنك الدولي في عام ٢٠٠٥ تشمل: أفغانستان، وأنغولا، وبوروندي، وكمبوديا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وإريتريا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وهايتي، وكوسوفو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وموريتانيا، وميانمار، ونيجيريا، وبابوا غينيا الجديدة، وساوتومي وبرنسيبي، وسيراليون، وجزر سليمان، والصومال، والسودان، وتيمور الشرقية، وتوغو، وتونغيا، وأوزبكستان، وفانواتو، والضفة الغربية وقطاع غزة، وزيمبابوي (٤).

التحديات

لم يبق سوى أقل من ثمان سنوات لبلوغ عام ٢٠١٥ ولذلك فإن تحقيق الاهداف العالمية بات يشكل تحدياً هائلاً، الامر الذي يدعو الى تضافر الجهود في البلدان النامية والبلدان المتقدمة للوفاء بالتزامات التنمية والقضاء على الفقر والجوع. وتشمل هذه التحديات:-

التحديات الاجتماعية:

تحتل الامية المرتفعة وخاصة في المناطق الريفية بين النساء أهم هذه التحديات الاجتماعية. حيث أن التعليم هو حقاً لجميع الأفراد ويمثل الأداة الرئيسية التي تتيح للفئات الأكثر فقراً التخلص من الفقر والتمكين من الخدمات وتعزيز خدمات الرعاية الصحية والصحة الانجابية. كما يشكل زيادة النمو السكاني وانخفاض الوزن بين الاطفال وسوء التغذية وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الايدز والتمييز ضد المرأة وتهميش دورها في المشاركة في صنع القرار وزيادة اعداد البطالة خاصة بين الشباب تحديات جسيمة لاخترال الفقر في الدول النامية.

تهميش الفقراء:

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة متعددة الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولذلك فإن السبب الرئيس في اخفاق العديد من محاولات اختزال الفقر هو فرض سياسات تبتعد عن الفقراء. ومن هنا برزت أهمية المشاركة الشعبية في تطوير استراتيجيات اختزال الفقر والتي أدت الى تأكيد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتركيز على اعتماد استراتيجيات اختزال الفقر

(Poverty Reduction Strategy Papers PRSP's) كإطار رئيسي تركز عليه

المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة عند تقديم مساعداتها المالية للدول الفقيرة ومنحها

امتيازات القروض وخدمة الدين (٢،٣،٤،٨).

التحديات الاقتصادية والتفاوت داخل البلدان في مؤشرات الاهداف الإنمائية

للالفنية:

تواجه الدول النامية العديد من التحديات التي من شأنها أن تسهم ليس فقط في تباطؤ مسيرة التنمية البشرية وإنما أيضاً في تبيد ما أنجز . ويتصدر تلك التحديات النمو الاقتصادي البطيء الذي تمر به معظم البلدان وما يحدثه من تأثير على الفرد والمجتمع . كما ان توقعات النمو الاقتصادي المتدنية للاعوام المقبلة وانعكاساتها على الانفاق العام اضافة الى ارتفاع نسب العجز في الميزانيات العامة وتفاقم الديون كل ذلك يدعو الى التساؤل عن مقدرة الكثير من بلدان المنطقة لمجرد الحفاظ على النمط الحالي في توفير الخدمات الأساسية لشعبها ، ولاسيما ازاء الطلب المتزايد على هذه الخدمات نتيجة للنمو السكاني .

ويشهد العالم حالة متزايدة من اللامساواة في الدخل حيث تبلغ نسبة الاقفر %٢٠ في العالم ، والذين يعيشون على اقل من دولار امريكي واحد في اليوم، على %١,٥ من دخل العالم فقط. اما نسبة الاقفر %٢٠ في العالم والذين يعيشون على اقل من ٢ دولار امريكي في اليوم فيشكلون %٥ من دخل العالم. كما ويبلغ معدل الدخل في العالم بشكل عام ٥,٥٤٤ دولار امريكي (معادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي) و %٨٠ من العالم يعيش على اقل من هذا المعدل (١,٢,٤,١٦,١٧,١٨).

أن حجم التفاوت، داخل البلدان بين الأغنياء والفقراء، والحضر والريف، والإناث والذكور من السكان، قد يشكل عائقاً أمام إدراك الأهداف الإنمائية للألفية تماماً مثل حجم

التفاوت بين البلدان وبعضها البعض. وقد اكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، على قضية اللامساواة في الدخل او الاستهلاك في العالم، ومثال على ذلك يتراوح مؤشر Gini من ٣٣ في جنوب اسيا الى حوالي ٧٠ في افريقيا. وقد وصل مؤشر Gini إلى أكثر من ٦٠ في بوليفيا وسويسلاند وتشاد وسيراليون. اما في الدول العربية فقد بلغ مؤشر Gini اعلاه في تونس ٣٩,٩ والمغرب ٣٩,٥ مقابل ٣٨,٨ في الاردن و ٣٥,٣ في الجزائر و ٣٤,٤ في مصر و ٣٣,٤ في اليمن (١٦) . (تم الاشارة الى الدول العربية التي توفرت المعلومات حولها في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦).

إن قضية عدم المساواة تثير تساؤلات هامة حول العدالة الاجتماعية في جميع المجتمعات، حيث ان اتجاهات توزيع الدخل تؤثر على فرص التعليم والصحة والتغذية وعدم المساواة في الدخل وقد تصل في بعض الحالات الى مستوى الحرمان المطلق.

البطالة بين الشباب:

يعد أحد من البطالة من أبعاد هدف الألفية المتعلقة بإتاحة عمل لائق ومنتج للشباب. أما بالنسبة لبطالة الشباب فهي في تصاعد مستمر بالدرجة التي تهدد وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فمنذ عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٥ إزداد عدد الشباب في العالم ليصل إلى ١٣٥ مليون، وخلال تلك المدة ارتفع عدد الشباب العاطلين عن العمل إلى ٨٥,٧ مليون شاب في عام ٢٠٠٥، بعد أن بلغ ٧٢,٨ مليون شاب عام ١٩٩٥ (١٥,١١,٤٥,٣,٢). وشكلت نسبة الشباب العاطلين عن العمل حوالي النصف من عدد العاملين والتي بلغت حوالي (١٩٢) مليون شخص في العالم في عام ٢٠٠٥. وتسجل شمال إفريقيا وغرب اسيا أعلى معدلات البطالة في دول العالم خلال عام ٢٠٠٥. كما شهدت جنوب شرق اسيا أعلى زيادة في معدل بطالة

الشباب بحيث وصلت إلى ١٧% في عام ٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٩,٧% في عام ١٩٩٥. أما على مستوى العالم العربي فقد تجاوز معدل البطالة (٢٤) % واصبحت قضية استمرار ارتفاع مستويات بطالة الشباب أكثر إلحاحاً من قبل في أغلب الدول العربية بما فيها بعض دول مجلس التعاون الخليجي (٣). وبطالة الشباب لا تعزز العنف والاضطرابات الاجتماعية فقط بل تعتبر عبئاً على الاقتصاد الوطني ما لم يتم تدريبهم وتمكينهم ليكونوا منتجين في مجتمعاتهم وقادرين على المنافسة على الصعيد العالمي. وفي معظم الدول النامية تزداد البطالة بين الفتيات والشابات نسبة إلى الشباب.

زيادة الزحف السكاني الى المناطق الحضرية:

تشهد الكثير من البلدان حالياً زيادة الزحف السكاني الى المناطق الحضرية مما سيؤدي على المدى البعيد الى تزايد كبير في اعداد الفقراء في الوسط الحضري. وهذا التزايد سيعمل على استفحال الفوارق على مستوى الدخل وزيادة البطالة وزيادة الفوارق الاجتماعية من حيث مستويات العيش والتي تعكس الابعاد المكانية والنوعية والسوسيو اقتصادية للفقير .

عدم توفر المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم:

يواجه الكثير من بلدان الدول النامية تحد دائم لايجاد موارد مائية متجددة ومتزايدة تتناسب واعداد السكان، واعتبر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان «ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية»، ان عدم توفر المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم هو سبب رئيسي للفقير وسوء التغذية مشيراً الى أن واحداً من كل ٥ أشخاص يعيشون في العالم النامي، ما يقرب من ١,١ مليار نسمة، يفتقر إلى سبل الحصول على مصدر مياه محسن وأن واحداً من كل شخصين، ٢,٦

مليار شخص اجمالاً ، يفنقر إلى سبل الحصول على صرف صحي ملائم، وفي هذا الشأن يذكر التقرير أن خسائر الانتاجية والأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي في البلدان النامية تصل إلى ٢ % من الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع إلى ٥ % في أفريقيا جنوب الصحراء (١٦). وقارن التقرير بين قدرات الفقراء والأغنياء في الحصول على المياه مشيراً الى أنه في كثير من البلدان الأكثر فقراً، تتمكن ٢٥ % فقط من الأسر الأكثر فقراً من الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب في منازلهم، مقارنة بنسبة ٨٥ % من الأسر الأكثر غنى. وذكر التقرير أن المياه تعد مدخلاً انتاجياً للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والذين يمثلون أكثر من نصف سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وحذر من تهديد الضغط المتزايد على إعادة تخصيص المياه من الزراعة والصناعة بزيادة الفقر في المناطق الريفية.

زيادة التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات:

أدت عدة عوامل من أهمها تناقص المساحات المغطاة بالغابات ، نتيجة للضغط العمراني وعدم الاهتمام بالتحريج وتغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتناقص معدلات الامطار، خاصة في منطقة الاسكوا التي تعتبر اساساً من افقر مناطق العالم بالمياه العذبة، الى تزايد التصحر وتقلص مساحة المناطق الطبيعية والغابات مما يضع المنطقة امام تحديات كبيرة مهدداً بذلك الثروة الغذائية في منطقة هي اصلاً ذات طبيعة صحراوية (٣).

الصراعات والنزاعات والحروب المسلحة:

حدثت ظاهرة الصراعات والنزاعات ومنها الداخلية والسياسة والمسلحة في بعض دول العالم من قدرة هذه الدول في الحد من الفقر بين شعوبها. حيث لا تزال الحروب والنزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصدراً كبيراً للقلق وعدم الاستقرار

وتعطيل التنمية نظراً للتكاليف الباهظة التي تخلفها الصراعات والحروب من حيث فقدان الأرواح والنزوح وانتشار الأمراض والعنف والإعاقة والإضطرابات النفسية. ويشير تقرير الاسكوا لعام ٢٠٠٥ ان بلدان الاسكوا مرت خلال العقد الماضيين ، بظروف قاسية وصعبة نتيجة للحروب المتتالية وعدم الاستقرار الامني والسياسي والتقلبات الحادة في اسعار النفط . ونتيجة لهذه الظروف تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بعد ارتفاع شهدته بلدان المنطقة في السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي لتستقر على مستويات متدنية طوال عقد التسعينات (٣) .

وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي اضافة الى مشاكل اعادة الاعمار في كل من العراق وفلسطين يجعل من الصعوبة ان تتمكن الدول التي تمر باضطرابات وعنف سياسي من خفض معدلات الفقر وبالتالي تحقيق الغاية المعنية بخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد الى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وذلك اذا ما استمرت الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة مما سينعكس على مستويات الفقر في منطقة الاسكوا باسرها. اضافة الى ذلك، وبسبب تردي الاوضاع السياسية في العراق وفلسطين سترتفع نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية (٤،٣) .

كما واتقلت ظاهرة الصراعات الداخلية والصراعات فيما بين الدول كاهل القارة الافريقية التي استأثرت باكبر عدد من الصراعات الداخلية عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ على مستوى العالم وعددها (٢٥) صراعاً داخلياً. وتكمن خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية من اثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتصبح هذه الدول فريسة لحالة تدهور وعجز اقتصادي يهدد أي مجهود لتحسين مستوى معيشة شعوبها، اذ تسببت الصراعات الداخلية في تاكل جهود سنوات من التنمية

الاقتصادية والبشرية في العديد من الدول الافريقية مثل رواندا والصومال وليبيريا وانجولا (٢٠١٥، ٨، ٥، ٤، ٢).

وأدت هذه الصراعات الى زيادة الفقر سواء على مستوى الدخل او على مستوى القدرات البشرية في اكثر من ١٢ دولة افريقية جنوب الصحراء وخلفت ايضاً ما يقرب من ٢٣ مليون نسمة من اللاجئين والنازحين .

انتشار مرض نقص المناعة البشرية الايدز:

تكمن خطورة انتشار مرض نقص المناعة البشرية الايدز في اكثر الفئات نشاطاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهي الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ١٥-٤٥ عاماً والتي تعول عليها الدول تولي العمل ومهمة الانتاج و ادارة عملية التنمية والخروج بها من دائرة الفقر (١٥، ١٢، ٦، ٤، ٢). واصبح مرض نقص المناعة البشرية السبب الاول في وفيات القارة الافريقية حيث يصل الى ٩١% من الوفيات في ٢٩ دولة افريقية ويهدد ٤٣ مليون طفل افريقي بوفاة العائل بحلول عام ٢٠١٠ . ومن المتوقع أن يرتفع عدد المصابين بمرض نقص المناعة البشرية الايدز من الاطفال تحت سنة الخامسة ليصل الى ١،٥ مليون خلال عشرين عاماً .

العولمة:

العلاقة بين ظاهرة العولمة وتأثيرها على النمو الاقتصادي والفقر تكون ايجابية اذا تم التركيز على " نوعية " سياسات النمو الاقتصادي التي يجب ان تتبع من الدول حيث ان هناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي وتدعم الفقراء في الوقت ذاته وتكافح فقرهم بينما هناك سياسات اخرى تعزز النمو بين الطبقات الغنية في حين تزيد من فقر الفقراء والطبقات المعدمة.

طبيعة الشراكة العالمية من أجل التنمية:

تعتبر الشراكة العالمية من أجل التنمية جوهر هدف الألفية الثامن وهو (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية). فقد تم التأكيد مجدداً على الدول المتقدمة بـ(الالتزام بالمشاركة) خلال القمة العالمية ٢٠٠٥ والذي أكد على .. (نعيد تأكيد أنه يجب على كل بلد أن يتولى المسؤولية الأولية عن تنميته ونؤكد على أهمية دور السياسات وإستراتيجيات التنمية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة ، ونعترف أيضاً بأن الجهود الوطنية ينبغي تكميلها ببرامج وتدبير وسياسات داعمة عالمية تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية للبلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وضمان الاحترام للسيطرة والاستراتيجيات والسيادة الوطنية) (٤،٥،٨). وهذا يعني أن هدف الألفية الثامن يفترض التزاماً من جانب الدول المتقدمة تجاه البلدان النامية ، ولكن في ذات السياق يتعين على الدول النامية اعتماد سياسات تشجع النمو والتنمية والتكامل الاجتماعي والاقتصادي ومواجهة تحديات العولمة.

وبينما تشهد معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء زيادة في مبادرات تخفيف أعباء الديون والمبادرات الخاصة، فإن حجم المعونة بقي ثابتاً أو تراجع في بعض الدول. فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة بمقدار ١٢ في المائة عام 2005 مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٤، و ٢٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١ (٤). وفيما سجلت مصر أكبر انخفاض فقد زادت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لليمن، البلد المنخفض الدخل الوحيد في المنطقة، عام ٢٠٠٥ (٤). كما شكل الإعفاء من ديون العراق أكثر من نصف الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية البالغ حجمها ٢٥ بليون دولار لجميع البلدان النامية حيث بلغت 14 بليون دولار أمريكي(٤).

ويشير تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا لعام ٢٠٠٥ إلى أن من المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية هو أن كثيراً من المانحين يعتبرون أن المنطقة العربية إنما هي غنية بالموارد وليست بالتالي ذات أولوية بالنسبة للمساعدات الإنمائية الرسمية . ويتجاهل هذا التصور الخاطيء أن ربع سكان المنطقة يعيشون في أقل البلدان نمواً والتي هي في أمس الحاجة إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية والتمويل. أما بالنسبة لديون المنطقة العربية فيرى التقرير بأن هناك تحسناً في أمرها مرده لإعادة الهيكلة واتفاقات الإعفاءات التي تم التوصل إليها مع كل من نادي باريس و نادي لندن. علماً بأن مساهمات البلدان العربية المانحة، وخاصة المملكة العربية السعودية، زادت في المساعدات الإنمائية الرسمية أكثر من ثلاث مرات منذ عام 2001 (٣،٤).

ويشكل التخفيف من أعباء الديون معظم تدفقات المعونة في العالم، حيث وصل الى أكثر من ٥٠ في المائة من المعونة فيما شكلت "المساعدات الإنمائية الرسمية الأخرى"، التي عادة ما تمول المشروعات والبرامج الإنمائية، أقل من ربع المعونات وفيما يتعلق في المعونات الإنسانية فقد شكلت نسبة كبيرة من المساعدات المقدمة للدول الهشة (٤).

وتسعى الجهات المانحة إلى تخفيض أعداد الفقراء عن طريق مساعدة الحكومات المعنية في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات وطنية خاصة بها تستند على مكافحة الفقر وتحقيق النتائج لتخفيض أعداد الفقراء. كما تساند الجهات المانحة تلك الإستراتيجيات عن طريق مجموعة متنوعة من المداخلات التي تستهدف توسيع نطاق فرص النمو وقدرة الأسر المعيشية الأكثر فقراً على المشاركة في النمو عن طريق تحسين سبل حصولها على الخدمات الأساسية (بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي)، والبنية الأساسية، وفرص الإنتاج الأخرى، وكذلك عن طريق زيادة شفافية المؤسسات وخضوعها للمساءلة. وقد قامت الدول المانحة باعلان عدة

مبادرات لتحفيف عبئ الديون عن البلدان الفقيرة بطريقة أسرع وأعمق وأوسع لمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وكان للقارة الأفريقية حصة الأسد منها .

التوصيات العامة

إعادة توجيه الأولويات والسياسات الإنمائية وبناء القدرات وربط الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باستراتيجيات التنمية الوطنية والذي يعتبر أمراً مركزياً لتوسيع نطاق التقدم المحرز في مجال التنمية على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة. إن إعادة توجيه الأولويات والسياسات الإنمائية تتطلب وضع استراتيجيات وطنية واضحة في أهدافها وأولوياتها الوطنية وخططها وإجراءاتها المتوسطة والبعيدة المدى ومؤشراتها وخطط التنفيذ والمتابعة والتقييم مع أهمية ربط أجدات السياسات باطر المالية العامة المتوسطة المدى. وهذا يتطلب صياغة وتنفيذ إستراتيجية تنمية وطنية شاملة وسياسة إجتماعية لتحقيق تنمية مناطقية وإجتماعية متوازنة بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والعمالة والبيئة، وتأمين فرص العمل المنتجة ومعالجة معدلات البطالة، وإزالة التمييز في القانون والممارسة ضد المرأة، وحل المشكلات البيئية التي يعاني منها قطاعي التعليم والصحة، وزيادة المخصصات المالية العامة البيئية ، وإدارة ومعالجة المياه ، وتحسين سوق العمل بزيادة الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة وتنشيط النمو الإقتصادي. كما واصبحت الاستراتيجيات الوطنية قاعدة للتنسيق مع شركاء التنمية في العالم.

الإستثمار في قدرات الشباب وتوفير فرص العمل. يجب أن يدرك صانعو القرار خاصةً في الدول النامية أن بناء قدرات الشباب وتوفير فرص العمل لهم واعتبارهم مصدر اقتصادي للدول هو الأداة الفاعلة لضمان نمو اقتصادي مستدام. حيث يعتمد نمو الناتج المحلي لاي اقتصاد على مساهمة الشباب لانهم يمثلون الفئة المنتجة. وتشهد معظم الدول النامية

تغيرات ديموغرافية سنّودي الى زيادة الفئة العمرية لمن هم دون ١٥ عاماً الذين سيدخلون سوق العمل. وهذا يحتم زيادة حجم التشغيل سنوياً ورفع الناتج المحلي وزيادة معدلات الاستثمار وتوفير فرص العمل اللائقة المنتجة للاستثمار في قدرات الشباب في النهوض في الاقتصاد الوطني. كما يجب مراجعة سياسات التعليم الأساسي والتعليم المهني والتعليم العالي بالإضافة إلى رفع كفاءة وسوية الخريجين من خلال تجذير الإبداع والتميز، وموائمة مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل.

تقاسم ثمار النمو يعتبر عاملاً أساسياً في تخفيض اعداد الفقراء لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الفئات للاستفادة من ثمار التنمية وذلك من خلال توفير الظروف الاساسية الضرورية لتحقيق نمو عريض القاعدة في المناطق والقطاعات التي يعيش ويعمل فيها الفقراء. ولذلك فان الاستراتيجيات الرامية الى احداث تحفيض مستدام في أعداد الفقراء يجب أن تضم في جوهرها اجراءات من شأنها ادامة النمو الاقتصادي وتسريع خطاه .

أهمية تمكين الفقراء وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من الخروج من دائرة الفقر. حيث يجب أن تبدأ مداخلات اختزال الفقر بتمكين الفقراء من خلال منحهم الادوات والقدرات التي تمكنهم من تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بظروفهم الاجتماعية والخروج من دائرة الفقر والتهميش وتعينهم على تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

تعزيز الحكم الرشيد والحد من الفساد والاهدار وتحسين المساءلة. فقد أشار تقرير الاسكوا لعام ٢٠٠٥ بأن الدول النامية تحتاج الى اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية وما تحدته من تأثير مباشر على مسيرة التنمية البشرية وتحقيق الاهداف الانمائية لللفية. وركز التقرير على ان العمل على ترشيد الانفاق من العام ، من اجل التوصل الى تحسين نوعية

الخدمات بأفضل تكلفة والحد من معدلات البطالة من خلال تنشيط الاستثمار العام والخاص وتحسين اوضاع العجز في المالية العامة وخصوصاً في البلدان غير الغنية بموارد النفط لا يمكن ان يتم الا بتعزيز الحكم الرشيد والحد من الفساد والاهدار وتحسين المساءلة اضافة الى اهمية الاستقرار السياسي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم نحو الاهداف الانمائية للالفية (٣،٥،٧،٨) .

وهذا يتطلب ايضاً تبني التشريعات ذات الصلة الوثيقة بحقوق الانسان وحياته وفي مقدمتها الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات من مصادرها وحرية تداولها وافساح المجال لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز قاعدة مشاركة افراد المجتمع وتشجيع اللامركزية في رسم السياسات التنموية. اضافة الى توفير امكانية الوصول الى الخدمات ولا سيما للفئات المهمشة ونشر ثقافة حقوق الانسان وتقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز مبدأ الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز القضاء.

التغلب على حالي العجز المتلازمين للمياه والصرف الصحي. حيث اكد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ على الحكومات بوضع اجراءات عملية في موضعها الصحيح بحيث تترجم التزامات الهدف الانمائي للالفية إلى تحركات عملية، وبتوفير القيادة السياسية الوطنية والدولية للتغلب على حالي العجز المتلازمين للمياه والصرف الصحي، وتعزيز الهدف الانمائي للالفية بالغاية المتمثلة في تقليل التفاوتات إلى النصف بين أغنى وأفقر ٢٠ % من السكان، وتمكين جهات تنظيمية مستقلة من مساعدة الجهات المزودة بالخدمة إزاء توفير خدمات فعالة بسعر معقول إلى الفقراء مع اعتبار المياه بمثابة مورد طبيعي ثمين، بدلا من اعتبارها سلعة استهلاكية يتم استغلالها من دون النظر إلى الاستدامة البيئية (١٦). كما دعا

التقرير الى اصلاح الحسابات الوطنية بحيث تعكس الخسائر الاقتصادية الفعلية المرتبطة باستنفاد الموارد المائية ووضع سياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحيث تقيد استخدام المياه ضمن حدود الاستدامة البيئية، مع احتساب متطلبات البيئة وازفاء الصبغة المؤسسية على السياسات التي توجد حوافز للحفاظ على المياه والحد من الاعانات العكسية التي تشجع على أنماط الاستخدام غير المستدام للمياه.

دعم أعمال البحث العلمي والتطوير لتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء.

حيث جاء في التوصية التاسعة من مشروع الأمم المتحدة للألفية "الاستثمار من أجل التنمية" بأن يحشد المانحون الدوليون دعماً لأعمال البحث العلمي والتطوير لتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء في مجالات الصحة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والمناخ. وقدر خبراء المشروع الاحتياجات الإجمالية لدعم البحث العلمي والتطوير بحوالي ٧ بلايين دولاراً سنوياً (٥،٨).

تعزيز إجراء الدراسات التحليلية التي تتناول تحديد القيود أمام تحقيق النمو ودراسة دور الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والمادي والعوامل الأخرى التي تقف عائقاً في تحقيق التنمية واحداث تخفيض مستدام في اعداد الفقراء. بحيث تساعد نتائج هذه الدراسات على توفير المعلومات والبيانات لصانع القرار بهدف زيادة تعزيز فعالية استخدام الموارد المتاحة لصالح تخفيض أعداد الفقراء. كما يجب التأكيد على أهمية تطوير قاعدة المعلومات والبيانات الاحصائية التي تتعلق بالفقر على ان تكون مصنفة حسب العمر والجنس والمناطق ومستوى التعليم الخ ...

تحسين الانماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود الصحية وخاصة في مجال الرعاية الصحية الاولية لتحسين الانماط الغذائية وزيادة الوعي

الصحي لتخفيض نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن ومكافحة سوء التغذية بين الفقراء. كما يجب تطبيق إصلاحات قطاعية (على مستوى الزراعة مثلا) بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والتحسين من جودة الخدمات المقدمة للمحرومين والسماح لهم بالسعي وراء تحقيق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية (١٤،١٣،٨). ويؤكد تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الدورة السابعة والعشرين التي عقدت في روما عام ٢٠٠١ بأن الجوع هو مشكلة ريفية في المقام الأول ولذلك فإن زيادة إنتاجية صغار المزارعين، وزيادة قدرتهم على توليد الدخل، وتعزيز مقاومتهم للصدمات يمكن لهذه الأمور أن تلعب دورا هاما في الحد من ظاهرة الجوع (١٤،١٣،٨). كما أكد التقرير إن مشكلة الأطفال ناقصي الوزن لا يمكن التصدي لها بفاعلية وعلى أساس مستدام دون معالجة أسباب الفقر ونقص الأغذية على المستوى الأسري. ويمكن للتدابير ذات الأهداف المحددة التي تتصدى لمشكلة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة أن يكون لها نتائج دائمة، إذا ما كانت جزءا من تدابير شاملة ترمي إلى تحسين الدخل الأسري والأمن الغذائي الذي يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي للأسرة ككل.

الوفاء بالالتزام بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,٧ % من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وإجراء عملية إصلاح كبرى للنظام الإنمائي الدولي وتخفيف عبء الديون (٨،٥،٤). حيث أكد تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية "الاستثمار من أجل التنمية" ٢٠٠٥ أن النظام الإنمائي الدولي يفتقر في أغلب الأحيان إلى التركيز وإلى الكفاءة. ويتضح من بحوث المشروع أن حوالي ٣٠ سننا فقط من كل دولار من دولارات المعونة الدولية هي التي تصل فعلا إلى البرامج الاستثمارية التي تتفد على أرض الواقع في البلدان الفقيرة من أجل مكافحة الفقر المدقع والجوع والمرض (٥). ويرى

خبراء المشروع أن المساعدة ستكون أكثر فعالية وأقل تكلفة في حالة تجميع أموال المعونة وإنفاقها محلياً وبطريقة استراتيجية. كما أشار خبراء المشروع أن نسبة قدرها ٢٤ % فقط من المعونة الثنائية تُتاح فعلاً في البلدان المنخفضة الدخل لاستثمارات الغايات الإنمائية للألفية البالغة الأهمية على أرض الواقع؛ وأكدوا أن الرقم المقابل فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأطراف يبلغ ٥٤ % ، وهو رقم أفضل ولكنه غير كاف مع ذلك. ومن حيث القيمة المطلقة بالدولارات، يحث خبراء المشروع الدول الغنية على تقديم معونة إنمائية قدرها ١٣٥ بليون دولار في سنة ٢٠٠٦ ، وهو ما يمثل زيادة عن الالتزامات القائمة وقدرها ٤٨ بليون دولار، وما يعادل حوالي خمسة بالمائة من الإنفاق العسكري العالمي (٥). ويوصي خبراء المشروع بأن تبلغ مستويات المعونة السنوية ١٩٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠١٥.

كما جاء في التوصية السابعة من مشروع الأمم المتحدة للألفية "الاستثمار من أجل التنمية" ٢٠٠٥ بأنه "ينبغي أن تزيد البلدان ذات الدخل المرتفع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى البلدان المانحة من النسبة التي بلغت في سنة ٢٠٠٣ وهي ٠,٢٥ % من الناتج القومي الإجمالي إلى حوالي ٠,٤٤ % في سنة ٢٠٠٦ وإلى ٠,٥٤ % في سنة ٢٠١٥ لدعم الغايات الإنمائية للألفية، مع تحسين نوعية المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يبلغ كل بلد مانح نسبة ٠,٧ % في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥ لدعم الغايات وغيرها من الاحتياجات. وينبغي أن يكون تخفيف عبء الديون أوسع نطاقاً وأكثر سخاءً" (٥).

تحقيق السلام والأمن (٣,٥,٦,٨). لاتزال الحروب والنزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مصدراً كبيراً للقلق وعدم الاستقرار وتعطيل التنمية نظراً للتكاليف الباهظة التي تخلفها الصراعات والحروب من حيث فقدان الأرواح والنزوح

وانتشار الأمراض والعنف والإعاقة والإضرابات النفسية. إن إخفاق العالم في إيجاد حل شامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي، ووضع حد للعنف في العراق والسودان والسعي لحل النزاعات والصراعات في القارة الأفريقية سيؤدي إلى مزيد من العنف وزعزعة الأمن والإرهاب، ليس على مستوى المنطقة فقط وإنما على مستوى العالم كله. كما أن استمرار النزاع العربي الإسرائيلي سيؤدي حتماً إلى تقويض كافة الجهود المبذولة في العالم العربي لنشر ثقافة بناء السلام، وبناء الدولة على أساس احترام حقوق الإنسان. ولذلك فإن تحقيق السلام والأمن يعتبر أولوية عالمية حيث أكد خبراء مشروع الأمم المتحدة للألفية "الاستثمار من أجل التنمية" أن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية ينبغي أن يصبح محور الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للصراعات العنيفة، وانعدام الاستقرار، والإرهاب (٥).

تعزيز دور البرلمان في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية. يلعب البرلمان دوراً رئيسياً في تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال دوره الرقابي والتشريعي الذي يمارسه على الحكومة اضافة الى دوره الهام في وضع واقرار التشريعات اللازمة بالنهوض بالتنمية المستدامة والاقتصاد الوطني الى جانب دوره في مراجعة السياسات الحكومية والبرامج الوطنية واقرار موازنة الدولة . وهذه المهام تعكس مدى اهمية ان تلعب البرلمانيات الوطنية دوراً رئيسياً مساوياً لدور الحكومة في تطوير وصياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتي تشمل القضاء على الفقر . وتعتمد فعالية دور البرلمان على نوع النظام السياسي ومدى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة وبما يتمتع به البرلمان من سلطة رقابة " فعلية على اعمال السلطة التنفيذية .

ان المشاركة الفاعلة للبرلمان في تطوير الاستراتيجيات الوطنية لاختزال الفقر يعتبر ضمانه لمشاركة جميع الفئات الشعبية وبما فيهم الفقراء في تحديد الاولويات والقضايا الوطنية لتحسين مستوى المعيشة لدى الافراد في الدولة من خلال ممثليهم في البرلمانات. كما تضمن وضع الاستراتيجيات المثلى والتي تعكس اولويات الدولة وتتناسب مع ظروفها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اضافة الى توفير قدر كبير من الاستقرار والاستمرارية ومتابعتها وتقييمها في جميع مراحل التنفيذ.

والبرلمان هو الجهاز التشريعي المنوط به سن القوانين والتشريعات واقرار الميزات اللازمة لضمان تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية . حيث يجب أن يلعب البرلمان دوراً هاماً في تخصيص الموارد وضمان التساوي في توزيع مخرجات التنمية على فئات المجتمع المختلفة دون تهميش أي منها نساءً ورجالاً واطفالاً ساعياً بذلك الى تقليل الفجوة بين اقاليم الدولة على المستوى الاقتصادي والتأكيد على توافر البيئة التحتية التي تضمن تنفيذ الاستراتيجية .

كما ان المراجعة الدورية لتنفيذ السلطة التنفيذية لبندود استراتيجية الحد من الفقر تتطلب وجود قدر كبير من الشفافية والمحاسبية بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتعزيز مشاركة جميع قطاعات المجتمع بما فيها المجتمع المدني . وهذا بدوره يضمن دوراً اكبر للبرلمان في تطوير ودفع برامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتقدم نحو بلوغ الاهداف الامامية للالفة.

ان الفهم العميق لاستراتيجيات اختزال الفقر من قبل البرلمان يتطلب ايضا مراجعة ومناقشة مؤشرات قياس التقدم في التنمية من حين الى اخر لمتابعة تنفيذ سياسات الاستراتيجية وطرح اراء الشعب في تلك البرامج والسياسات ومدى الرضى عن أثرها في

النهوض بمستوى معيشتهم وتعزيز قدراتهم مما يساهم في تحسين أداء السلطة التنفيذية في تنفيذ استراتيجيات اختزال الفقر .

وهذه المهام الكبيرة تتطلب تضامناً في الجهود وتعاوناً وثيقاً بين جميع الشركاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وشركاء التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وذلك في إطار شراكة حقيقية تتكامل فيها الأدوار والبرامج والسياسات والخبرات لضمان تحسين معيشة افراد المجتمع وضمان استفادة الفقراء من ثمار التنمية. كما تتطلب توسيع مظلة الشراكات مع المجالس البرلمانية الإقليمية والدولية والمؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والأفراد لاستحداث آليات فعالة من أجل تكوين الشبكات لتبادل الخبرات والمعلومات ، بما فيها التشريعات والسياسات النموذجية لمكافحة الفقر والجوع، مع البرلمانيين الآخرين.

وهذه الشراكة توفر فرصة للبرلمان للعمل مع السلطة التنفيذية نحو مطالبه الدول والمؤسسات المانحة بالوفاء بالتزاماتها المالية لتحقيق الاهداف الامثية للالفة . ولا شك أن البرلمان يلعب دوراً هاماً في مناقشة واعتماد موازنات المعونات والاتفاقيات الخارجية اضافة الى وضع سياسات التنمية وضمان الاتساق بين مختلف مجال السياسات وذلك لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

اضافة الى ذلك، فإن بناء الشراكات مع البرلمانات المختلفة وشركاء التنمية الاقليمية والعالمية والحضور القوي في المؤتمرات والاجتماعات الاقليمية والعالمية توفر اداة فاعلة لجذب أنظار العالم الى قضايا الدول النامية التي تحد من التنمية وتزيد من اعداد الفقراء في تلك الدول والتي قد ينتج حالة من عدم الاستقرار الامني تؤثر سلباً على الجهود الاقليمية والعالمية نحو تعزيز الاستقرار الامني في العالم.

وأخيراً فإن بناء جسور التواصل والشراكات مع برلمانات الدول المانحة يوفر منبراً للدول النامية من خلال اعضاء برلمانات الدول المانحة لتولي التركيز على اهمية تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وزيادة ميزانيات المعونات الخارجية والتأكيد على دولهم بالوفاء بالتزاماتهم نحو تحقيق الاهداف الانمائية الالفية .